

## جدل اقتصادي حول سياسات الاصلاح



**أ.د. كريم سالم الغالبي \* : تعقيب على مقالة الدكتور  
عبد الحسين العنبيكي " طلب مستشارين اقتصاديين من  
الامريكان..ازمة تنفيذ ام ازمة مشورة".**

اطلعت على [مقال الدكتور عبد الحسين العنبيكي مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية المنشور على شبكة الاقتصاديين العراقيين بتاريخ 2020/6/16 الموسوم " طلب مستشارين اقتصاديين من الامريكان ..ازمة تنفيذ ام ازمة مشورة", وعلى الرغم من اني اتفق مع ما ذهب اليه كاتب المقال , اود القول ان طروحاته جاءت متأخرة \(وهي](#)

## جدل اقتصادي حول سياسات الاصلاح

بالتأكيد أفضل من ان لا تأتي) ولولا طرح الفريق المفاوض لطلب مستشارين ربما لم ير النور , وكنت اتمنى ان يعلن هذه الاشكالية منذ وقت سابق ويقول ان دور المستشارين الاقتصاديين المهنيين قد حُجّم من قبل النخب السياسية ومنتخذي القرار واستبدل بمستشاريين غير مختصين يتسمون بالولاء الحزبي لهم. هذه الطبقة السياسة الحاكمة التي انتقلت بشكل مفاجئ نحو الترف والرفاهية باستحواذهم على مناطق النفوذ السياسي والسلطوي , وباتت السياسة أولاً" والاقتصاد يأتي في خدمة ومصالح السياسيين واحزابهم أو اقطاعياتهم السياسية , أين هم من هدر الموارد والنهب والضياع وتبديد الفرص وتوقف النمو وانتشار الفقر وزيادة معدلات البطالة والتخبط في اتخاذ القرارات غير المجدية وفشل السياسات الاقتصادية (ان وجدت) وتوالي الازمات المالية بين الحين والآخر ؟ على الاقل كي ما نسمع وما يقال عن (فشل) المستشارين في الآونة الاخيرة , بالرغم من اننا على بيئة على ما يحصل بين أروقة السياسة والسلطة التنفيذية.

نعم مشكلة العراق ليس بعدم وجود مستشارين اقتصاديين ..فالبلاذ زاخرة بالكفاءات الاقتصادية وذوي الخبرة والمشورة (داخل البلد وخارجه) , وقد شخصت مشكلات الاقتصاد العراقي , بل ووضعت الحلول والمعالجات الكفيلة بتطويره ..الا ان النخب السياسية المتنفذة لا تأخذ بأراء الاقتصاديين على محمل الجد , وتتفرد بفرض رؤاها وكأنها الاعلم وليس سواها من يعلم؟ ومن هنا ايضا نفهم ظاهرة تكاثر الحديث بأمر

## جدل اقتصادي حول سياسات الاصلاح

الاقتصاد بلغة السياسة لا بلغة الاقتصاد، فتضيق علينا مساحات التصرف فينزوي اهل العقد والحل اضطراراً في الاماكن الثانوية طالما لا ريع فيها ولا ارباح , كلامنا هذا ليس سرداً انشائياً بل وجعاً وألماً لا نستطيع التخلص منه اذا لم ننته من الريع ومن الدولة الريعية .

تكن المشكلة في خلو السياسة العراقية من اية ميول وطنية للبحث في البدائل الممكنة لإصلاح الاوضاع الاقتصادية بدليل الازمات المالية الخانقة التي تتوالى على الاقتصاد العراقي والسمة الريعية له , وعدم الجدية في وضع برامج وسياسات اقتصادية تقوم على اساس اولويات محددة , تراجع الاقتصاد الى مرتبة ما بعد السياسة , بفعل فاعل , كي يتمشى وخدمة اصحاب القرار السياسي وتلبية طموحاتهم ومنافعهم الشخصية والفئوية الحزبية في ظل حالة من الفساد المالي والاداري الذي بات يشكل ظاهرة سياسية بمضمون اقتصادي قاصر وفاضح، وهذا ما يفسر لنا لماذا اختير المدخل المالي - النقدي كإطار لمعالجة اشكاليات الاقتصاد ؟ فهناك من يرى فيه المدخل الاكثر سهولة في اتخاذ التدابير الاكثر نجاعة في استيعاب أدوات السيطرة على مشكلتي التضخم والبطالة , ولم يذهبوا الى الاشكالية الحقيقية المتمثلة بالاختلال الهيكلي للاقتصاد من خلال اعتماد سياسة اعادة بناء هيكل الاقتصاد على نحو يقنع

## جدل اقتصادي حول سياسات الاصلاح

الشعب بصحة المناهج الحكومية , وقد اثبتت التجربة فشل هذه المنهجية التي اسهمت في ايصال الاقتصاد العراقي الى ما وصل اليه.

فما حصل هو اهمال قصدي للاقتصاد على خلفية هدف تحقيق الاستقرار المالي والنقدي , فيجد الامر هذا تأكيده في ما حصل من هدر مالي واسع النطاق بعد الارتفاع الحاد في اسعار النفط وما نجم عنه من (هطول) موارد نفطية هائلة على موازنات شكل النفط فيها ما نسبته 90%-95% من ايراداتها في الوقت الذي لم تحسن النخب الحاكمة والمتنفذة التصرف بها على النحو المأمول.

**عود على ذي بدء** , اتفق مع السيد المستشار على ما اسفرت عنه جهود الخبراء العراقيين والاجانب من البنك الدولي والامم المتحدة والوكالة الامريكية للتنمية الدولية والوكالة الالمانية والوكالة السويدية وغيرها من انتاج اكثر من (16) استراتيجية وخطة وخارطة طريق , والسؤال الذي يطرح ما مصير هذه الدراسات والاستراتيجيات التي بذل فيها المزيد من الجهد والمال والوقت والخبرة ؟ ولأهمية هي الدراسات سوف اعرض ثلاثة فقط منها , كي يتبين للقارئ مدى جدوى واهمية كل دراسة:

### 1. استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014-2030) , جاءت هذه الاستراتيجية

بعد مناقشات مكثفة دامت اكثر من (18) شهرا بين اللجنة الاستشارية لرئيس

## جدل اقتصادي حول سياسات الاصلاح

الوزراء وممثلي عن وزارات التخطيط والصناعة والقطاع الخاص الى جانب الدعم المقدم من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة , و كانت تهدف الى تحقيق النمو وتوفير فرص العمل من خلال تنويع مجالات عمل القطاع الخاص , وقد قالت الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونائبة الممثل الخاص للأمم العام للأمم المتحدة في العراق السيدة ليز غراندي: "تتمتع الاستراتيجية الجديدة بالقدرة على وضع البلاد على مسار نمو مستدام طويل الأجل لا رجعة عنه، وحماية العراق من الصدمات الخارجية". وتترجم هذه الاستراتيجية رؤية طويلة المدى , ناجمة عن عملية تشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص , وتمر بثلاث مراحل وصولا الى تحقيق الشراكة الكاملة مع القطاع الخاص وتتضمن من تمكينه من خلال الدعم والتأهيل.

### 2. الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 : صدرت في تموز 2013

واعدت من قبل فريق عمل من وزارة الصناعة والمعادن والقطاع الخاص بدعم من هيئة المستشارين فضلا عن الاسناد الفني من خبراء منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) والوكالة الامريكية للتنمية الدولية تهدف الى تحقيق التنوع المطلوب من خلال مساهمة الصناعة في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي وهي جزء من عملية اوسع للإصلاح الاقتصادي في العراق

## جدل اقتصادي حول سياسات الاصلاح

(خطة التنمية الوطنية , استراتيجية الطاقة , الخ...) تركز على احياء الصناعة في العراق والاهتمام بوضع الاقتصاد العراقي على مسار واعد للتنمية لغاية عام 2030.

هذه الاستراتيجية تعني بتنظيم اداء المنظومة الصناعية في كل جوانبها , شاملة القطاع الصناعي , بيئة الاعمال , ونظام الحوكمة, لتعظيم فرص نجاحها.

### 3. استراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة ( Integrated National Energy Strategy)

أعدت عام 2013 من قبل المكتب الاستشاري الدولي وبمساندة البنك الدولي وتحت اشراف لجنة من هيئة المستشارين في مجلس الوزراء وبالتعاون مع عدد من الوزارات وبتمويل من صندوق اعادة الاعمار العراق , تهدف لتطوير قطاع الطاقة في العراق وصناعات القيمة المضافة (البتروكيمياويات والاسمدة والحديد ونتاج الالمنيوم), وتتضمن خطط طموحة في تبني اصلاحات وجذب استثمارات في قطاعات النفط والغاز والكهرباء تسهم في تحقيق عوائد مالية كبيرة ويتوقع ان تخلق قرابة (10) مليون فرصة عمل جديدة في الاقتصاد بحلول عام 2030, فضلا عن زيادة مشاركة القطاع الخاص واستثماراته في قطاع الطاقة والصناعات المرتبطة به.

## جدل اقتصادي حول سياسات الاصلاح

ناهيك عن **خطط التنمية الوطنية (2010-2014) , (2013-2017)** ,

**(2018-2022)** , التي استنزف فيها الكثير من الجهد والمال والوقت ,  
والتي ما ان ينتهي العمل المضمنى من اعدادها , تركن كوثيقة رسمية في رفوف  
مكتبة وزارة التخطيط للاستفادة منها في خطط لاحقة وكصدر للطلبة والباحثين  
, ولم تر النور مطلقاً.

**اين تكمن المشكلة؟**

وهنا اتفق مع كاتب المقال انها ازمة تنفيذ وليس ازمة مشورة , المشكلة  
تكمن في المحاصصة السياسية التي تحكم الوزارات ومنها وزارات الطاقة (النفط  
والكهرباء والصناعة) وما يرتبط بها من اجندات داخلية وخارجية تعيق تنفيذ هذه  
الاستراتيجيات فضلاً عن الاوضاع الامنية الغير مستقرة لا سيما تلك التي  
شهدها العراق بعد منتصف عام 2014 من قبل كيان داعش الارهابي والذي  
استمر لغاية 2017 وغياب القرار الوطني المستقل.

**السؤال الآن ؟** هل بالإمكان معالجة الوضع والعودة على ذي بدء الى هذه  
الدراسات والاستراتيجيات ووضعها موضع التنفيذ والتطبيق بعد تنقيحها وجدولة  
برامجها ؟



## جدل اقتصادي حول سياسات الاصلاح

الجواب نعم , في حال توفرت الارادة الوطنية الصادقة والرغبة السياسية والقرار الذاتي المستقل , عندئذ نكون قادرين على الاصلاح ووضع الامور في نصابها الصحيح.

وبات من غير الممكن تأجيل هذا الاستحقاق لمعالجة الوضع الاقتصادي والمالي المتدهور , فالعراق بحاجة الى سياسات وطنية مستقلة تتأى بنفسها عن منهج الهدر والضياع , وبحاجة الى ادارة اقتصادية كفوة بعيدة عن النزعات الرثة للإدارة السياسية , وهنا لابد من التذكير ان أي اصلاح اقتصادي يجب ان يسبقه اصلاح سياسي وحرب حقيقية على الفساد المالي والاداري لأنه بوجودهما لن يتمكن من تمرير أي سياسة اصلاحية ولم يتمكن من وضع هذه الخطط والدراسات والاستراتيجيات موضع التنفيذ والمتابعة.

(\* ) أستاذ علم الاقتصاد في جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد  
حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط  
الاشارة الى المصدر. 19 حزيران 2020

<http://iraqieconomists.net/>